موقف الأحزاب الإسلامية التركية من القضية الكردية في تركيا

د. أفراح ناثر جاسم حمدون

مدرس/ قسم الدراسات التاريخية والثقافية/ مركز الدراسات الإقليمية

مستخلص البحث

تعد القضية الكردية في تركيا أحد أهم المشاكل التي تعيشها تركيا حتى يومنا هذا وتشكل عقدة أساسية في السياسة الداخلية لتركيا، وقد برزت بشكل واضح بعد قيام الجمهورية عام ١٩٢٣ والإجراءات التي اتخذها مصطفى كمال أتاتورك والتي طالت القوميات غير التركية من إنكار لهويتها ولغتها وثقافتها في محاولة لصهرها في بوتقة القومية التركية، وعلى الرغم من الموقف الموحد للحكومات التركية تجاه هذه القضية، إلا أن هناك اختلافات نسبية في هذه المواقف بين التيارات والأحزاب السياسية التركية ففي حين تتعامل الأحزاب القومية والعلمانية بتشدد مع هذه القضية، تبدي الأحزاب ذات التوجهات الإسلامية نوعاً من المرونة تجاهها، إذ تؤمن بحقوق الأكراد الثقافية وحقهم في الحفاظ على تراثهم والتخاطب والتعلم بلغتهم، على الرغم من عدم تمكن أغلب الأحزاب الإسلامية من اتخاذ خطوات عملية في هذا الاتجاه.

المقدمة

تُشكل القضية الكردية أو المشكلة الكردية في تركيا أحد أهم ألازمات التي عاشتها وتعيشها تركيا منذ قرن ونصف، ولا تزال إلى يومنا هذا تشكل عقدة في العديد من السياسات سواءً الداخلية أو الخارجية.

ترجع جذور القضية الكردية في تركيا إلى أواخر عهود الدولة العثمانية إلا أنها لم تكن تشكل مشكلة في إطار الدولة العثمانية الإسلامية، ولكن مع تأسيس الجمهورية التركية الحديثة في عام ١٩٢٣م أصبحت القضية الكردية هاجساً للطرفين مع الإجراءات الكمالية التي اتخذت في أعقاب تأسيس

الجمهورية والتي كانت تهدف إلى تغليب القومية التركية الطورانية على بقية القوميات وإتباع شتى الطرق لصهر هذه القومية في بوتقة القومية التركية، إذ لا تعترف الحكومات التركية بوجود أقليات قومية أو عرقية في تركيا، وعلى هذا الأساس أصبحت الانتفاضات الكردية تتكرر باستمرار في تركيا وأخذت منذ عام ١٩٨٤ ومع تأسيس حزب العمال الكردستاني قضية أخذت طابع المواجهة مع الحكومات التركية المتعاقبة التي تحرص على تطبيق المبادئ الكمالية مدعومة من المؤسسة العسكرية حامية هذه المبادئ.

هذا البحث محاولة بسيطة للتعرف على موقف الأحزاب الإسلامية التي تشكل الخطر الثاني على المبادئ العلمانية من القضية الكردية وقد تم تناول الأحزاب الإسلامية منذ عام ١٩٦٩ مع تأسيس أول حزب إسلامي هو حزب النظام الوطني وهي الأحزاب السياسية، كذلك تم التطرق إلى موقف حزب الله الذي لا تعترف به الحكومة التركية وتنفي علاقتها به.

التمهيد

جذور القضية الكردية

ترجع جذور القضية الكردية في تركيا إلى بدايات القرن العشرين مع تأسيس الجمهورية التركية على يد مصطفى كمال أتاتورك والإجراءات التي اتخذها بعد إلغاء الخلافة عام ١٩٢٣ والتي استهدفت إضافة إلى إلغاء الخلافة وإقرار النظام العلماني مجموعة من القرارات التي استهدفت صهر جميع الأقليات العرقية في بوتقة القومية التركية العلمانية وإلغاء كل مظاهر الحريات لهذه الأقليات من لغة وتراث وثقافة وغيرها[١].

تشكل القومية الكردية ثاني قومية في تركيا وتقطن في المحافظات الشرقية والجنوبية الشرقية من تركيا ويعيش القسم الأكبر منهم في الأرياف، وتختلف الآراء حول مساحة الأرضي التي يقطنها الأكراد وعدد نفوسهم، فهم

يقطنون بأغلبية في محافظات (ارضروم، سيواس، قارص، أغري، وان، سعرت، ديار بكر، ماردين) ويشكلون نسبة ٤،٣٤% من سكان الأناضول، وحسب إحصاء عام ١٩٢٧ فإن الأكراد يشكلون ١٨% من سكان تركيا[٢]، ويقدر عددهم بـ (١٢) مليون نسمة أي خمس سكان تركيا البالغ (٦٥) مليون وان كانت التقديرات الرسمية تشير إلى ٥ - ٧ ملايين كردي وتنشط في صفوفهم الطرق الدينية ويسود مجتمعهم التنظيم العشائري[٣].

شهدت تركيا العديد من الانتفاضات الكردية منذ بداية عقد العشرينات من القرن الماضي وعلى الرغم من أن العديد من المؤرخين يرون أن ثورة الشيخ سعيد بيران هي أبرز محطة في تاريخ الانتفاضات الكردية، إلا أن الوثائق تكشف عن تحرك في بداية عام ١٩٢١ قامت بها عشيرة قوتشغيري بزعامة علي شان إلا أنه لم يتجاوز المنطقة التي قام فيها، وكان أهم ما نتج عنه إرسال مصطفى كمال لجنة للتحقيق بأسباب اندلاع الانتفاضة، وقد أعدت اللجنة تقريراً تقترح فيه إعداد ((مشروع قانون حول حكم ذاتي لكردستان)) وبالفعل عقد البرلمان التركي ثلاث جلسات في أيام ٩ و ١٠ و ١١ شباط ١٩٢٢، وخصصت جلسة العاشر من شباط لدراسة مشروع القانون ووافق البرلمان بحضور مصطفى كمال على المشروع واقر بأغلبية ٣٧٣ صوتاً في حين عارضه ٦٤ نائباً من الأكراد الذين رأوه غير كاف[٤] وفي كانون الثاني ١٩٢٣ لمح مصطفى كمال في مؤتمر صحفي عقده في أزمير إلى إمكانية منح الأكراد حكماً ذاتياً، إلا أنه عاد فتملص من وعوده بعد إلغاء الخلافة ففي اليوم التالي لإلغاء الخلافة أصدر قانون يحظر التخاطب باللغة الكردية والتعليم والنشر فيها، وأخفيت محاضر الجلسات التي أقر فيها قانون الحكم الذاتي[٥].

تعاقبت منذ بداية العشرينات من القرن الماضي الانتفاضات الكردية وكانت انتفاضة الشيخ سعيد بيران عان ١٩٢٥ والتي قمعت بشدة والقي القبض على قائدها والعديد من أتباعه وتم إعدامهم، إلا إنها إثارة انتباه

القوميين الأتراك إلى مسألة الأقليات العرقية، تبعتها عدت حركات وانتفاضات منها انتفاضة جبل ارارات ١٩٢٧ - ١٩٣١ ثم انتفاضة درسيم ١٩٣٧- ١٩٣٨ وغيرها من الحركات التي كان مصيرها القمع واتخاذ إجراءات أكثر تشدداً في المناطق الجنوب شرقية من تركيا[٦].

خلال فترة الثلاثينات صدرت العديد من القوانين التي استهدفت القضاء على انتفاضات الأكراد وصهرهم في القومية التركية، ففي عام ١٩٣٣ منعت الحكومة التركية رسمياً استعمال اللغة الكردية وحلت الجمعيات والمنظمات الكردية وصادرت الكتب والمطبوعات الكردية وحذفت كلمة كرد وكردستان من الكتب والمعاجم ومنذ ذلك الحين أطلقت على الأكراد تسمية أتراك الجبال، وفي ١٢ حزيران عام ١٩٣٤ وافق البرلمان التركي على إصدار قانون الاستيطان رقم (٢٥١٠) الذي تضع الحكومة بموجبه برنامج للهجرة وتوزيع الأقليات القومية، وكان مكملاً لقانون عام ١٩٣٢ وقد نصت المادة العاشرة منه على عدم الاعتراف بالحقوق الشرعية التي اكتسبها الفرد من جهة العشيرة حتى لو كانت مصدقة من حكم قضائي وتحول إلى ملكية الدولة جميع الأموال غير المنقولة حتى لو تم الاعتراف بها قبل صدور هذا القانون، أما المادة الحادية عشر من هذه القانون فقد تضمن الحظر على كل من ليست اللغة التركية لغته ألام من إنشاء قرى وأحياء جديدة أو تشكيل منظمات للحرفيين والعمال[٦].

المبحث الأول

القضية الكردية بعد الحرب العالمية الثانية

كانت الفترة بعد الحرب العالمية الثانية فرصة لظهور بعض الحريات خاصة بعد إقرار قانون التعددية الحزبية التي أسفرت عن فوز الحزب الديمقراطي الذي شهدت فترة حكمه ١٩٥٠ - ١٩٦٠ نوع من الانفتاح والانتعاش للحريات الدينية، وخاصة في مناطق جنوب شرق تركيا حيث يكثر إتباع الطرق الدينية الإسلامية، مما جعل الأكراد يعطون أصواتهم للحزب الديمقراطي طيلة فترة الخمسينيات من القرن الماضي(٨). وفي حقبة الستينات وبعد الانقلاب العسكري وصدور دستور عام ١٩٦١ أكد الدستور الجديد على تجاهل مسألة الانقسام العرقي عندما أكد "أن كل مواطن في تركيا هو تركي" وصيغت في الدستور عبارات وتسميات أخرى مثل الأتراك الجبليين والمواطنين الشرقيين، ومن الجدير بالذكر أن الانقلاب أسفر عن اعتقال (٤٨٥) مثقفاً كردياً(٩)، بل أن عقد الستينات شهد إجراءات أكثر تمييزاً من قبل وكان من بينها إنشاء مدارس داخلية في مدن جنوب شرق تركيا كان الهدف الرئيسي منها تكريس سياسة التتريك، إذ يقضي نظام هذه المدارس بأخذ الأطفال من أسرهم عند بلوغ سن الدراسة وعزلهم عن أسرهم(١٠). ومن مظاهر إنكار الساسة الأتراك للقومية الكردية قول الرئيس التركي آنذاك جمال كورسيل (Gemal Korsel) في خطاب له في مدينة ديار بكر المدينة الأكبر في جنوب شرق تركيا "من يقول في أذنكم أنتم أكراد أبصقوا في وجهه"، كذلك شهدت الفترة منذ نهاية الخمسينات نشاط ملحوظ للمثقفين الأكراد، ففي عام ١٩٥٨ أسسوا مجلة (تقدم الوطن llen yurt)، ثم أسس أربعة مثقفون أكراد مجلة (الصوت) عام ١٩٦١ إلا أنها سرعان ما منعت واعتقل مؤسسوها، كما صدرت عدة مجلات كردية مثل مجلة سليفان (Silevanin Sesi) عام ١٩٦٢ ومجلة دجلة– الفرات (Dijla - Firat) في استانبول عام ١٩٦٢، ومجلة النداء واليوم الجديد عام ١٩٦٣ ومجلة (Akis yen) عام ١٩٦٤ في أنقرة، وفي عام ١٩٦٦ صدرت أول مجلة اشتراكية كردية ومنعت بعد صدور أربعة أعداد منها، كما ظهرت في هذه الفترة الأحزاب

العمالية اليسارية في صفوف الأكراد، فتأسس في عام ١٩٦٧ الحزب الديمقراطي الكردستاني والرابطات الثقافية الثورية للمشرق، وهي رابطات ناطقة باسم الأكراد(١١).

يُعد عام ١٩٦٣ بداية التنظيم الحزبي للحركة الكردية في تركيا، إذ تأسس الحزب الديمقراطي الكردستاني وبعد مرور ٦ سنوات أنقسم الحزب إلى جناحين الأول بزعامة الدكتور سعيد قرمزي طوبراق S.Kirmizi Toprak وأطلق عليه (الشوانيين) نسبة إلى الاسم الحركي لزعيمه (شوان)، وأتسم منهاجه بالتوجه اليساري، أما الجناح الثاني فهو امتداد للحزب الديمقراطي الكردستاني التركي من حيث قيادته وتركيبته الاجتماعية بزعامة سعيد الجي S.Alci، كما تأسست جمعيات ثقافية ومنظمات طلابية أهمها (مواقد الشرق الثورية) وهدفها إقناع الحكومة التركية للاعتراف بالوجود الكردي ومنحهم حقوقهم الثقافية(١٢).

أما في فترة السبعينات فقد أنتظم الأكراد في صفوف الأحزاب اليسارية التركية التي تضمنت برامجها اعترافاً بحقوق الأكراد القومية والثقافية كونهم القومية الثانية في تركيا ومن هذه الأحزاب الحزب الشيوعي التركي (TKEP) Turkiya Kurkiye Komnist Emet Partisi إذ جاء ضمن برنامج هذا الحزب "يجب صيانة حق الأمة الكردية في رغبتها في الانفصال وتكوين دولتها المستقلة"(١٣). كما شهدت هذه الفترة تأسيس أحزاب يسارية كردية ترفع شعارات الانفصال منها الحزب الاشتراكي الكردستاني الذي تأسس عام ١٩٧٣ وحزب كاوة أو (صوت كاوة) والحزب البروليتاري الكردستاني ومنظمة دده قره بارتي سنة ١٩٧٨(١٤).

أخذت القضية الكردية أبعادها السياسية والعسكرية المنظمة بشكل واضح مع تأسيس مجموعة من الشباب الأكراد المثقفين من الذين كانوا يتلقون تعليمهم في أنقرة واستانبول حزب خاص بهم، وترجع فكرة تأسيس هذا الحزب إلى عام ١٩٧٣ من قبل مجموعة من الشباب في كلية العلوم

السياسية في أنقرة وعلى رأسهم عبدالله أوجلان Ocalan[١٥] وكان هؤلاء الشباب متأثرين بشكل كبير بالأفكار الماركسية التي اجتاحت الجامعات والمعاهد في تلك الفترة، مؤمنين بأن حل القضية الكردية يكون عبر الماركسية[١٦].

أنضم هؤلاء الشباب أول الأمر إلى تنظيم جيش التحرير الاممي (UKO) ويتبنى التنظيم الماركسية اللينينية، وفي عام ١٩٧٨ وفي مؤتمر سري عقد في قرية فيس (Fis) قرب ديار بكر قرر التنظيم تأسيس حزب العمال الكردستاني (Partiya Karkeren Kurdistan) ويعرف اختصار PKK، ونتيجة ملاحقة السلطات التركية لأعضاء الحزب فر أوجلان في تموز ١٩٧٩ إلى سوريا ومنها إلى لبنان حيث أستقر مع أتباعه في سهل البقاع ومن هناك بدأ رحلته في المواجهة المسلحة مع الحكومة التركية لتحقيق أهداف الحزب في الانفصال وتأسيس دولة كردية في جنوب شرق تركيا، وفي العام ١٩٨٥ تأسس الجناح العسكري لحزب العمال بإسم (جبهة التحرير الوطني الكردستاني Eniya Rizariya Netawia Kurdistan) ويعرف اختصاراً بـ (ERNK)، وفي ٢٥ تشرين الأول ١٩٨٦ انعقد المؤتمر الثالث لحزب PKK وأعلن رسمياً عن تأسيس جيش التحرير الشعبي الكردستاني Kurdistan Artese Rizagraiye ويعرف اختصارا (ARGK).

كان تنظيم حزب العمال الكردستاني قائماً على تنظيم داخلي وآخر خارجي وقد قسم التنظيم الداخلي إلى ٢٦ شعبة منها (١- لجنة الدعاية لنشر الصحيفة اليومية التابعة للحزب (خويبون) وبصورة منتظمة منذ عام ١٩٨٥، ٢- شعبة تنظيم القرى حيث يتولى أحد كوادر الحزب وظيفة المفوض السياسي لكل قرية يقوم الحزب بالسيطرة عليها ويكون بمثابة الحاكم العسكري لها، ٣- شعبة المنطقة الحرة إذ يعتبر الحزب ان المنطقة من ولاية هكاري وشيرناك وبرواري وسعرت وسيلوبي وجزيرة ابن عمر من محافظة ماردين منطقة كردية محررة لا تخضع للسلطة التركية، ٤- لجنة المنظمات

المهنية، ٥- لجنة المنظمات العمالية، ٦- لجنة تنظيم المدن الكبرى) أما التنظيم الخارجي فهو يتولى قيادة التنظيم الخارجي لحزب العمال ويتألف من ١٣ شعبة تغطي عواصم الدول الكبرى والدول المهتمة بالقضية التركية كجزء من حقوق الإنسان(١٨).

بلغت المواجهات بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني ذروتها منذ ثمانينات القرن الماضي وعمت كل مناطق جنوب شرق تركيا وراح ضحيتها الآلاف من المقاتلين الأكراد ومن القوات الحكومية إضافة إلى المدنيين، وفي مواجهة حزب العمال الكردستاني اتخذت الحكومة التركية كل الوسائل الممكنة، ففرضت حالة الطوارئ الدائمة على المناطق الكردية، وجندت لأجل هذه المواجهة قوة من الأكراد المتعاونين معها بإسم (حماة القرى) وقارب عددهم (٥٥) ألفاً(١٩). ويرى إتباع حزب العمال ان الحكومة التركية قصدت من وراء تأسيس نظام (حماة القرى) تكريس سياسة (فرق- تسد) وتساندهم بمختلف الأساليب والدعم اللوجستي، وتعتمد عليهم في القيام بأعمال التعذيب وتمنحهم امتيازات استثنائية في حالة قيامهم بأسر أو قتل عناصر من PKK ويتلقون إلى جانب مرتباتهم جوائز نقدية مقابل الأشخاص الذين تم قتلهم(٢٠).

بعد عامين على تأسيس نظام حماة القرى، قررت الحكومة التركية عام ١٩٨٧ إخضاع محافظات جنوب شرق الأناضول لنظام حالة الطوارئ بصورة رسمية وجمعها ضمن إقليم أمني خاص يسمى (إقليم حالة الطوارئ) يتولى شؤونه محافظ خاص، والمحافظات الداخلة في هذا الإقليم عرضة للإضافة أو الإلغاء، تبعاً لتطور أوضاعها الأمنية وهي (بتليس، باطمان، ديار بكر، حكاري، ماردين، سعرت، تونجيلي، وان)(٢١).

فضلاً عن أسلوب المواجهة العسكرية سعت الحكومة التركية خاصة في عهد الرئيس التركي الراحل توركوت اوزال ١٩٨٣ - ١٩٩٣ بالبحث عن طرق أخرى لمواجهة المشكلة الكردية منها محاولات دمج الأكراد في الحياة

الاقتصادية والسياسية والاجتماعية عن طريق تأسيس مشروع جنوب شرق الأناضول (CAP) الذي يهدف إلى الارتقاء بمنطقة جنوب شرق تركيا عبر تأسيس سلسلة من السدود والمشاريع الاروائية التي من شأنها تغير طابع المنطقة والنهوض باقتصادها وبالتالي بالمستوى المعاشي لسكانها، واستخدام الناحية الدينية لكسب تأييد الناخبين الأكراد في تركيا[٢٢].

المبحث الثاني

موقف الأحزاب الإسلامية التركية من القضية الكردية

سادت تركيا بعد الحرب العالمية الثانية وإقرار التعددية الحزبية نوعاً من الحريات الدينية والسماح لبعض الممارسات الدينية بالعودة، ورغم أن فترة الخمسينات من القرن الماضي لم تشهد ظهور أحزاب إسلامية إلا إنها شهدت ظهور أحزاب استغلت المشاعر الدينية لكسب أصوات الناخبين ومن بين هذه الأحزاب كان (الحزب الديمقراطي Demacrat Parttisi) الذي تأسس عام ١٩٤٦ وتولى حكم تركيا بين ١٩٥٠- ١٩٦٠ وشهد هذه الفترة السماح للكثير من الممارسات والشعائر الإسلامية بمعاودة النشاط، ومن هذا المنطلق كان تعامل هذا الحزب مع مناطق جنوب شرق تركيا التي وجدت في الحريات التي أطلقها الحزب غايتها في تحقيق بعض أهدافها في نيل حقوقها فأعطت أصواتها لهذا الحزب[٢٣].

بعد الانقلاب العسكري عام ١٩٦٠ نال (حزب العدالة Adalat Parttisi) وريث الحزب الديمقراطي أصوات الناخبين الأكراد إذ أنه حافظ على الموقف من المشاعر والممارسات الدينية الذي خطه سابقه[٢٤]، إلا إن هذه الأحزاب لم يكن لها مواقف واضحة من القضية الكردية إذ أنها لا تعرف نفسها بأنها أحزاب إسلامية ولم تكن بمستوى من القوة تستطيع معه الوقوف بوجه توجهات الدولة والمؤسسة العسكرية.

أ- حزبي النظام الوطني والسلامة الوطني

مثلت بداية السبعينات التاريخ الذي شهد تأسيس أول تكوين سياسي إسلامي منظم، وهو حزب النظام الوطني Milli Nizam Partisi عام ١٩٧٠ على يد السياسي الإسلامي نجم الدين اربكان[٢٥] إلا أنه سرعان ما حظر بعد انقلاب عام ١٩٧١ ليخلفه حزب السلامة الوطني Vatan Selamet Partisi الذي شارك في التشكيلات الوزارية طيلة فترة السبعينات[٢٦]. وقد رفع حزب السلامة في برنامجه الانتخابي شعار الراية الإسلامية كعقيدة جامعة بين الأتراك والأكراد، وقد لاقت دعوته في السبعينات صدى إيجابي في صفوف أكراد تركيا وهو ما عكسته نتائج الانتخابات العامة في تركيا في السبعينات، ففي انتخابات عام ١٩٧٣ حصل حزب السلامة على نسبة ٨،١١% من مجموع الأصوات (٤٨ مقعداً) ويلاحظ أن النسبة التي حصل عليها في الأقاليم الكردية تزيد كثيراً عن المتوسط العام، إذ سجل ضعف هذه النسبة في مناطق جنوب شرق تركيا حيث يقطن الأكراد، وعلى الرغم من تناقص أصوات الحزب في انتخابات ١٩٧٧ إلا إن النسبة في المناطق الكردية لم تتأثر بل على العكس زاد عدد الناخبين الأكراد الذين صوتوا لمرشحي هذا الحزب في بتليس وحكاري وماردين وسعرت ووان وقارص واورفة[٢٧].

تجدر الإشارة إلى إن الحكومة التركية بدت وكأنها تغض الطرف عن الشعارات الإسلامية وإتاحة بعض الممارسات بقصد حل القضية الكردية عن طريق الأحزاب الإسلامية إذ أجرى البروفسور الأمريكي Frey في عام ١٩٦٢ دراسة شملت تركيا بأكملها وذلك في إطار التعاون بين إدارة البحوث في وزارة الثقافة ومؤسسة (AID) الأمريكية، وقد نشرت هذه الدراسة في الولايات المتحدة فيما بعد، أما في تركيا فقد سعت السلطات إلى عدم نشرها، لقد كشفت الدراسة بوضوح إن المسؤولين الحكوميين الأمريكيين

يقدمون خدمات استشارية إلى الحكومة التركية ومنها إن أفضل الوسائل لتسوية المشكلات الاجتماعية والقضية الكردية ستكون من خلال تأسيس حزب ترتكز سياسته على المبادئ الدينية وتدعيمه[٢٨].

ب- حزب الرفاه

بعد انقلاب ١٩٨٠ وعودة الحكم المدني، تأسس حزب الرفاه عام ١٩٨٣ على يد أتباع نجم الدين اربكان، وتدرج في الانتخابات حتى عام ١٩٩٥ إذ أحتل الرفاه المرتبة الأولى بين الأحزاب التركية بحصوله على ٢١،٣% من إجمالي أصوات الناخبين وبالتالي حصوله على (١٥٨) مقعداً، وقد كان التصويت الكردي مهماً جداً للحزب خاصة بعد انسحاب (حزب الديمقراطية Dimokratik PARTISI) الذي يوصف بأنه حزب كردي ونتيجة لشعور الناخبين الأكراد باليأس وقلة الحيلة أعطوا أصواتهم لحزب الرفاه الذي قدم برنامجه الانتخابي جملة من الخطوات لحل ألازمة الكردية بعيداً عن السلاح وإعطائهم حقوقهم الثقافية.

أما أبرز النقاط التي حددها قادة الرفاه لحل المشكلة الكردية فهي[٣٠]:-

١- تأسيس أخوة إسلامية.
٢- إقامة نظام عادل (إسلامي).
٣- إلغاء ((قوات المطرقة (لحماية أكراد العراق والمتواجدة في جنوب شرق تركيا).
٤- رفع الحظر الاقتصادي عن العراق (لتعود التجارة والترانزيت فتعود المنطقة إلى الانتعاش).
٥- تدريب العناصر التي تقوم بوظائف في الجنوب الشرقي.
٦- تأسيس قوة خاصة في المعركة مع الإرهاب.
٧- تشكيل جهاز استخبارات قوي.
٨- تنفيذ برنامج تنمية خاص في الجنوب الشرقي.

٩- إلغاء حال الطوارئ المفروضة.
١٠- تجهيز القوة الأمنية بمعدات حديثة.
١١- تشكيل لجنة متابعة برلمانية ذات صلاحيات.
١٢- إلغاء نظام الاستبداد.

ويعارض الرفاه التدريس والبث باللغة الكردية قبل تحقيق الإخوة الإسلامية لأن ذلك يقوي النزعة الانفصالية ولحزب الرفاه شرعيته في مجال حل القضية عبر الإخوة الإسلامية لطالما بإمكانه التحدث إلى الجميع بما فيهم الأكراد بلغة الشريعة الإسلامية فلا الأتراك يستطيعون صم أذانهم ولا الأكراد عن سماع ما أمر الله به، وعندما ينادي حزب الرفاه في أروقة البرلمان بأنه لا يجوز للمسلم قتل أخيه المسلم فإن الكلام موجهاً إلى السلطة من جهة أنه لا يحبذ العنف والى الأكراد من جهة أخرى على أنه مع استقرار المنطقة واستمرار الإخوة الإسلامية وبالتالي يزيد من قناعتهم بأن الإسلام هو أفضل الحلول للمسألة الكردية في تركيا[٣١].

وكان الموقف الأكثر تطوراً للقضية الكردية في عهد الرفاه النقاش الشديد الذي أثارته المبادرة التي أطلقها اربكان من أجل حل المشكلة الكردية، إذ طرح إمكانية إيجاد حوار مباشر مع حزب العمال الكردستاني، وكان اربكان قد استقبل مرتين متتاليتين الكاتب الكردي الإسلامي إسماعيل نجار المعروف بأن لديه اتصالات مع زعيم حزب العمال الكردستاني أوجلان، الأمر الذي أثار تكهنات بأن حكومة اربكان تستعد لإطلاق مبادرة لحل لمشكلة الكردية، إلا أن المؤسسة العسكرية كانت ضد هذا التوجه إذ أعلنت أنها تشعر بعدم الارتياح إزاء رغبة اربكان في حل مسألة (الإرهاب) من خلال الحوار مع عناصر حزب العمال الكردستاني[٣٢]، وقد تعرض الرفاه لهذا السبب ولأسباب أخرى عديدة داخلية وخارجية إلى حملة من قبل المؤسسة العسكرية انتهت إلى إسقاط حكومة الرفاه ثم حظره[٣٣].

ولم تكن للأحزاب التي ورثت حزب الرفاه وهي حزب الفضيلة كانون الأول ١٩٩٧ وحزب السعادة الذي تأسس في تموز ٢٠٠١، مواقف واضحة من القضية الكردية سوى ما ورثته من الرفاه من شرعية إسلامية يمكن من خلالها حل هذه المشكلة، كما أن هذه الأحزاب بقيت تحت رقابة العسكر وحملت منذ تأسيسها أسباب انقسامها.

شهدت الفترة التالية لحظر الرفاه محطات بارزة في حياة الأكراد القاطنين في مناطق جنوب شرق تركيا، فلأول مرة يتأسس حزب يعلن علناً انتماءه الكردي، وهو حزب ديمقراطية الشعب (HDEP) ويصل أعضائه إلى رئاسة بلديات غالبية مناطق جنوب شرق تركيا وعلى رأسها بلدية محافظة ديار بكر، كما أن انتخابات عام ١٩٩٩ أكسبت هذا الحزب أهمية بالنظر إلى اعتقال زعيم حزب العمال الكردستاني وتخلي الحزب عن العمل المسلح، وهذا أتاح لمسؤولي هذا الحزب أن يكونوا الوحيدين الذين يتمتعون داخل تركيا بشرعية تتيح لهم القيام بأدوار بديلة عن حزب العمال[٣٤]. ويبدو أن المؤسسة السياسية والعسكرية التركية قد رأت في عدم حل هذا الحزب ضربة للتيار الإسلامي الممثل بحزب الفضيلة عن طريق سحب ناخبيه في هذه المناطق لصالح ديمقراطية الشعب.

ج- حزب العدالة والتنمية

تأسس حزب العدالة والتنمية في ١٤ تموز ٢٠٠١ من قبل بعض أعضاء حزب الفضيلة المنشقين عن التيار التقليدي لأحزاب اربكان وهم مجموعة من الشباب ذوي التوجهات الإصلاحية وعلى رأسهم رجب طيب اردوغان وعبدالله كول[٣٥] وخاض الحزب أول انتخابات تشريعية في ٣ تشرين الثاني ٢٠٠٢ ليحقق فوزاً كبيراً، إذ حصل على نسبة (٣٤،٢٩%) من الأصوات محققاً بذلك حكومة أغلبية وهي المرة الأولى في تاريخ تركيا التي يحقق فيها حزب ذات ميول وجذور إسلامية هذه النسبة المطلقة[٣٦].

ورث حزب العدالة والتنمية القضية الكردية بكل ثقلها، وتقوم رؤية حزب العدالة للمشكلة الكردية على أنها مشكلة اقتصادية- اجتماعية وان التنمية في مناطق الأناضول ستنهي المشكلة، وهو فهم خاطئ للمسألة إذ أنه يتجاهل الاعتبارات القومية والعرقية[٣٧]، إلا أن الحزب يرى أن التعامل مع هذه المسألة يكون أيضاً عبر المواطنة ولا ينكر الحزب على الأكراد الاعتراف بحقوقهم الثقافية، وبناءً على هذه الرؤية يرى الحزب أن المسألة الكردية بحاجة إلى سياسات معينة في التعامل معها ومنها[٣٨]:

١- اعتبار الاختلافات الثقافية والعرقية في المجتمع التركي بما فيها القضية الكردية أثراء للمجتمع وليست تناقضات.

٢- الاعتراف بحق الأكراد بتعليم وتعلم ثقافتهم واستخدام لغتهم، وتخصيص برامج في التلفاز التركي للغة الكردية، والحفاظ على التراث الكردي، لكن مع بقاء اللغة التركية اللغة الرسمية في المعاملات الرسمية والقانونية، بمعنى التنوع في إطار الوحدة.

٣- السعي لوضع حد للتصرفات الحكومية السابقة المبالغ فيها في مواجهة (الإرهاب) والتي تجاوزت حدودها، وإنهاء حالة الطوارئ.

٤- إتباع سياسة تجلب الرفاه والسعادة لشعب الأناضول التركي من خلال تعميم الحالة الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان والحريات العامة.

٥- إن من الأسباب الحقيقية للمشكلة الكردية هو غياب التنمية في الأقاليم الجنوب شرقية وانتشار البطالة والفقر، مما يخلق البيئة الحاضنة للإرهاب، ويؤكد الحزب أنه سيعمل على المسارعة في مشاريع التنمية في الأناضول.

٦- كما أن مواجهة مشكلات الأناضول تتطلب بيئة دينامية تجارية مع الدول المجاورة وقيام الدولة بتسهيل هذه التجارة البينية.

وقد جاء اعتراف حكومة حزب العدالة والتنمية بوجود قضية كردية في تركيا على لسان رئيس وزراء تركيا رجب طيب اردوغان بمثابة اعتراف بوجود

أخطاء في سياسة تركيا وذلك أثناء لقائه بجمع من المثقفين الأتراك الذين طالبوا الحكومة باللجوء إلى ألأساليب الديمقراطية لحل مشاكل البلاد، وتعهد اردوغان بفتح صفحة جديدة مع الأكراد قائلاً "أن الحل الوحيد هو تحقيق الديمقراطية والإصلاحات في النظام السياسي" وأضاف أنه يجب مناقشة المشكلة الكردية في إطار مبادئ الجمهورية والنظام الدستوري، وفي خطوة هي الأولى من نوعها زار اردوغان ديار بكر في ١٢ آب ٢٠٠٥، حيث أعلن أن حكومته ستسعى لحل القضية الكردية (بديمقراطية) قائلاً (أريد أن تعلموا أن تركيا لن تعود إلى الوراء ولن تسمح بأي تراجع في العملية الديمقراطية والحقوق المدنية والازدهار)[٣٩].

من جهتها رحبت الأوساط الكردية بهذه التصريحات واعتبرتها خطوة في الاتجاه الصحيح وعبرت عن أملها في أن لا تبقى هذه الوعود مجرد حبر على ورق، وأن لا تكون مجرد تصريحات لتظهر تركيا بمظهر أكثر ديمقراطية عشية مفاوضات العضوية في الاتحاد الأوربي في ظل تزايد المواجهات مع حزب العمال الكردستاني. أما المؤسسة العسكرية فقد شنت حملة إعلامية من قبل الجنرالات الذين تحركوا وشكلوا فريق عمل يقوم بإعداد تقرير شامل عن جنوب شرق تركيا ليقدم إلى اجتماع مجلس الأمن القومي التركي في ٢٣ أب ٢٠٠٥، ويناقش التقرير ما يجري في الأناضول باعتباره حملة ضد إرهاب حزب العمال الكردستاني، أما الأحزاب والقوى السياسية المعارضة للعدالة والتنمية فقد اعتبرت إن كلمات اردوغان مدعاة لإثارة الخلافات الاثنية، بل أن أصوات من داخل حزب العدالة والتنمية عارضت هذه التصريحات[٤٠].

ويبدو أن حكومة اردوغان جادة في موقفها، إذ رفعت حالة الطوارئ التي كانت مفروضة منذ ١٥ عاماً في جنوب البلاد، كما سمح ببث البرامج باللغة الكردية عبر شاشات التلفاز وعبر الإذاعة، كما سمح بفتح معاهد خاصة لتعليم اللغة الكردية، وذكرت وكالة أنباء جيهان أن قرار الحكومة كان وفق

ضوابط وشروط تتضمن وضع ترجمة خطية للمادة المعروضة، كما تكون صلاحية اختيار البث من اختصاص المجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون، واتخذ قرار بأن تبدأ (١١) قناة تلفازية في آخر كانون الأول ٢٠٠٥ ببث موادها الإذاعية لمدة ساعة يومياً و ٥ ساعات أسبوعية أما التلفاز فسيقوم ببث موادها في ٤٥ دقيقة وأربع ساعات أسبوعية ويمنع خلالها استعمال الرموز أو الشعارات لمنظمات أو جهات سياسية غير شعارات الجمهورية التركية[٤١].

ويبدو أن ضغط المؤسسة العسكرية ورؤيتها للقضية التركية كان يحرج الحكومة، إذ سارعت حكومة العدالة والتنمية إلى إعلان عن خطة لتعديل القانون الخاص بمكافحة عمليات حزب العمال الكردستاني، بحيث يشمل إقامة هيئة عامة تحت الإمرة المباشرة لرئاسة الوزراء لتولي التنسيق بين أجهزة الدولة المختلفة في هذا الشأن، فضلاً عن فرض عقوبات تصل إلى السجن ثلاث سنوات لمن يبدون علناً تأييدهم لحزب العمال الكردستاني المحظور وزعيمه عبدالله أوجلان[٤٢].

ويشكي الأكراد في أن أغلبية هذه الإجراءات لم تطبيق بصورة جدية فالبث الإذاعي والتلفازي باللغة الكردية لا يزيد عن الساعتين أسبوعياً والتعليم باللغة الكردية يقتصر على الدورات الخاصة وليس المدارس والجامعات، كما أن أجهزة الأمن لم تغير كثيراً من ممارستها ضدهم[٤٣]. ومع ذلك فإن حزب العدالة والتنمية يسعى جاهداً لا يجاد حل للقضية الكردية من خلال طرح القضية على المجلس الوطني التركي الكبير (البرلمان) لإعطاء الأكراد حقوقهم الثقافية الأمر الذي يجابه بالرفض والانتقاد وحتى التخوين من قبل أحزاب تركيا القومية وقد طرحت هذه المبادرة تزامناً مع ذكرى وفاة أتاتورك في العاشر من تشرين الثاني ٢٠١٢، وكان من بين الإجراءات التي اتخذتها حكومة العدالة لصالح القضية

الكردية أطلاق قناتين تلفازية وإذاعية رسمية باللغة الكردية (TRT٦) مدعومة من الحكومة وبناء جامعات والسماح بتدريس اللغة والأدب الكرديين[٤٤].

ولا يفوتنا أن هذه الإجراءات ستصب في النهاية لصالح اردوغان وحزب العدالة والتنمية في الانتخابات القادمة بوصفها أول حكومة تقدم إجراءات عملية ملموسة للقضية الكردية.

د- حزب الله التركي

لا يوجد تاريخ محدد لتأسيس حزب الله في تركيا إلا إن أغلب الباحثين يرجعون تأسيسه إلى ١٩٨١ على يد كل من حسين ولي اوغلو وفيدان غونغور[٤٥]، وهو من الأحزاب التي توصف بالتشدد وتؤمن بالثورة المسلحة لتأسيس دولة إسلامية وينتشر أتباعه في المناطق الكردية في جنوب شرق تركيا مما جعله على تماس مباشر مع القضية الكردية[٤٦].

اتخذ حزب الله من حزب العمال الكردستاني هدفاً لنشاطاته بدلاً من الحكومة التركية، إذ كان هدفهم قبل إقامة نظام إسلامي، مواجهة ما أسموه (ملحدي وماركسي) حزب العمال وبدعم وإسناد من الحكومة حتى عام ١٩٩٨[٤٧].

وعلى الرغم من انشقاق حزب الله إلى جماعتين تزعم الجماعة الأولى التي عرفت بـ (جماعة منزل) فيدان غونغور وتزعم الجماعة الثانية (جماعة علم) ولي أوغلو إلا إنها بقيت ترى في حزب العمال الكردستاني هدفاً لها بدعم وتشجيع الحكومة التركية، وقد مارست الجماعتان اغتيالات منظمة ضد عناصر حزب العمال الكردستاني في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، بل وشملت عمليات حزب الله القيادات القومية والفكرية الكردية والمعارضين اليساريين[٤٨].

وتقدر الإحصائيات ضحايا عمليات الاغتيالات التي صدرت عن حزب الله بـ (٣٠٠٠) جريمة نسبت إلى فاعلين مجهولين، وبلغت هذه المواجهة ذروتها في عام ١٩٩٢ - ١٩٩٣ ، إذ قتل خلالها حوالي (٧٠٠) شخص من

الطرفين، وقام حزب الله بتنفيذ حوالي (٥٠٠) هجوم خلال هذه الفترة ضد حزب العمال مقابل (٢٠٠) هجوم من قبل الأخير[٤٩].

أستمر حزب الله في مواجهة حزب العمال حتى عام ١٩٩٨ إذ سحبت الحكومة التركية تأييدها السري لحزب الله بعد أن استطاعت إلقاء القبض على زعيم حزب العمال الكردستاني عبدالله أوجلان، وتراجع نشاطات حزبه، وأصبح حزب الله في قائمة المنظمات التي تهدد أمن تركيا بعد أن انتفت الحاجة له، وانسجاماً مع هذه المتغيرات فقد وقع حزب الله مع حزب العمال الكردستاني بروتوكولات للتعاون من أجل إيقاف الهجمات فيما بينهما والشروع بالصراع المشترك ضد الدولة وتم توقيع الاتفاق في ١٣ تشرين الأول ١٩٩٨ في إيران[٥٠].

الاستنتاجات

١- على الرغم من أن القضية الكردية في تركيا تعود إلى الانتفاضات التي أعقبت تأسيس الجمهورية التركية وإقرار المبادئ الكمالية العلمانية إلا أنها لم تكن تحت قيادة تنظيمية إلا بعد الحرب العالمية الثانية مع أجواء الحرية والديمقراطية التي سادت في أعقاب هذه الحرب فأخذ الأكراد يبحثون عن أحزاب وتنظيمات لإيصال أصواتهم ووجدوا ضالتهم في

الأحزاب اليسارية والشيوعية التي تدعم الطبقات العاملة وتساوي بين جميع الأديان والقوميات.

٢- لم تكن للأحزاب الإسلامية والتي أبدت مرونة للممارسات الدينية أي مواقف واضحة وذلك لأنها كانت أحزاب فتية ومراقبة رقابة شديدة من المؤسسة العسكرية التي كانت ترى فيها تهديداً لمبادئ الدولة، ثم عادت فغظت الطرف عن هذه الأحزاب في محاولة لحل القضية الكردية عبر الخيار الإسلامي أي في إطار الإخوة الإسلامية التي ستكون قادرة على كسب تأييد الأكراد.

٣- بعد عام ١٩٨٤ وتأسيس حزب العمال الكردستاني PKK أخذت القضية الكردية أبعادها السياسية والعسكرية، وأخذت تشكل معضلة حقيقة للنظام التركي كلفته أموال طائلة.

٤- كانت المواقف الأكثر إيجابية بين الأحزاب الإسلامية مواقف حزبي الرفاه والعدالة والتنمية على الرغم من رفض الأخير التحاور والتفاوض مع عناصر حزب العمال الكردستاني، ألا أن حزب الرفاه لم يستطيع اتخاذ أي خطوة عملية إذ كان محاصراً من قبل العسكر ولم يستمر في الحكم أكثر من بضعة أشهر، أما حزب العدالة والتنمية فبالإضافة إلى رؤيته المتفهمة للقضية الكردية ومحاولة إيجاد حلول سليمة لها عن طريق إعطاء الأكراد حقوقهم الثقافية فإن الظروف جاءت موالية له مع مطالب الانضمام للاتحاد الأوربي التي من بينها إعطاء الأقليات حقوقها وإنهاء المواجهة مع حزب العمال، ورفع قبضة العسكر المسيطرة على المؤسسة السياسية، وبناءً عليه فقد اتخذ الحزب عدة خطوات لحل هذه القضية، ولا يزال يسعى لاستحصال موافقة برلمانية على إعطاء الأكراد حقوقهم.

٥- استعانت الحكومة التركية بحزب الله الذي لا تعترف به ولا تعترف بعلاقتها به من أجل مواجهة حزب العمال الكردستاني في خطوة قصدت من ورائها ضرب الطرفان كلاهما بالآخر، فقدمت دعماً تسليحياً ولوجستياً لعناصر حزب الله ثم عادت فانقلبت عليه بعد انتهاء الغاية منه بعد اعتقال أوجلان.

٦- على الرغم من رغبة حزب العدالة والتنمية في إيجاد حل سلمي للقضية الكردية وإيمانه بحق الأكراد في المطالبة بحقوقهم الثقافية والتي ترجمت لخطوات عملية من خلال البرامج الإذاعية والتلفازية الناطقة باللغة الكردية، فإنه لن يستطيع مع رؤية العسكر للقضية واستمرار هجمات حزب العمال في، إلا إن يرضخ لمطالب العسكر في مواجهة عناصر حزب العمال.

The Attitude of Turkish Islamic Parties Toward the Kurdish Question in Turkey

Dr.Afrah Nathir Jassim Hamdoon
Lecturer\ Historical and Cultural Studies Department\
Regional Studies Center

Abstract

The Kurdish question in Turkey is considered one of the most significant problems till new; which constitutes a basic problem within the Turkish internal policy. It emerged clearly after establishment of the Turkish republic in ١٩٢٣ and the measures that had been taken by Mustupha Kemel Ataturk that came upon the non-Turkish nationalities as renouncing identity, language and culture in trying to melt them within the Turkish nationality. However, the unified attitude by the Turkish governments toward this issue, but there are relative differences in attitudes among the Turkish political parties; where while the national and secular parties were strict towards this issue, the parties of Islamic trends show some kind of flexibility towards it, since they believe in the Kurdish culture rights and the right of Kurds to maintain their tradition and to speak and study in their language, although, most of Islamic parties were unable to take practical measures regarding that.

الهوامش

(١) للمزيد عن الإجراءات الكمالية ينظر: محمد عزة دروزة، تركيا الحديثة، (بيروت: ١٩٤٦).

(٢) وليد رضوان، موقف التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية، (حلب: ٢٠٠٨)، ص ٧٧- ٧٨.

(٣) محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة (مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية)، (بيروت: ١٩٩٨)، ص ٧١- ٧٢.

(٤) محمد نورالدين، حجاب وحراب الكمالية وأزمات الهوية في تركيا، (بيروت: ٢٠٠١)، ص ١٠١.

(٥) رضوان، المصدر السابق، ص ٧٥.

(٦) حنا عزو بهنان، (قضية حزب العمال الكردستاني وانعكاساتها على العلاقات العراقية– التركية ١٩٨٤ - ٢٠٠٧)، مجلة دراسات إقليمية، السنة ٥، العدد ٢١ ،جامعة الموصل/ مركز الدراسات الإقليمية ، ص ٩٠.

(٧) رضوان، المصدر السابق، ص ١٠٦- ١٠٧.

(٨) فيليب روبنسن، تركيا والشرق الأوسط، (د.م: ١٩٩٣)، ص ٤٤.

(٩) وليد رضوان، تركيا بين العلمانية والإسلام في النصف الثاني من القرن العشرين ١٩٥٠- ٢٠٠٠، (بيروت: ٢٠٠٦) ، ص ١٣٠.

(١٠) إسماعيل بيشيكجي، كردستان مستعمرة دولية، ترجمة زهير عبد الملك، (اليونان: ١٩٩٩)، ص ١٦٣.

(١١) رضوان، تركيا بين العلمانية، مصدر سابق، ١٣٢، بيشيكجي، المصدر السابق، ص ٧٠.

(١٢) بهنان، المصدر السابق، ص ٩١

(١٣) نديم البتكين، تركيا بوابة إستراتيجية للامبريالية العالمية (د.م: د.ت)، ص ٣٣٥.

(١٤) بهنان، المصدر السابق، ص ٩٢

(١٥) ولد عبدالله أوجلان في ٤ نيسان ١٩٤٩، في قرية خليفتي بين غازي عنتاب واورفة، وبعد حصوله على شهادة الثانوية من استانبول، ذهب إلى أنقرة عام ١٩٧١ والتحق بكلية العلوم السياسية، شارك بالمناظرات السياسية التي كانت تجري في الكلية وعلى آثرها أعتقل في نيسان ١٩٧١ وبقي في السجن سبعة أشهر، التقى خلالها باليساريين وخاصة زعماء الحزب الشيوعي الشعبي التركي، بعد خروجه من السجن عام ١٩٧٢ أخذ يعمل في خلايا تنظيمات اليسار التركي حتى عام ١٩٧٦. ينظر: رضوان، موقف التيار الإسلامي ...، ص ٢٣٥.

(١٦) عبدالفتاح علي يحي، (حزب العمال الكردستاني في تركيا، نشأته وتطوره)، في خليل علي مراد وآخرون، القضية الكردية في تركيا وتأثيرها على دول الجوار، (الموصل: جامعة الموصل:مركز الدراسات التركية(الإقليمية حاليا) :١٩٩٤)، ص ١١٩.

(١٧) وليد رضوان، العلاقات العربية– التركية في القرن العشرين (السورية– التركية أنموذجا)، (حلب: ٢٠٠٤)، ص ١٩٢- ١٩٥.

(١٨) رضوان، موقف التيار الإسلامي ....، ص ٢٤٢.

(١٩) محمد نورالدين، حجاب وحراب....، ص ١١٣.

(٢٠) بيشيكجي، المصدر السابق، ص ١٠٩- ١١٠.

(٢١) محمد نورالدين، تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات، (بيروت: ١٩٩٧)، ص ٩٦.

(٢٢) روبنسن، المصدر السابق، ص ٤٦.

(٢٣) طلال يونس الجليلي، قراءة في أفكار النخبة السياسية الإسلامية في تركيا، (الموصل: ٢٠٠٧)، ص ٥٥.

(٢٤) Feroz Ahmad, The Turkish Experment of Democracy ١٩٥٠-١٩٧٠, (London: ١٩٧٧). PP ٢٣٠ -٢٣٥.

(٢٥) نجم الدين اربكان: ولد في مدينة سينوب عام ١٩٢٦، وتخرج من كلية الهندسة الميكانيكية في جامعة استانبول عام ١٩٤٨، وحصل على شهادة الدكتواره في ألمانيا الغربية، وبعد عودته الى تركيا تبوأ العديد من المناصب ما بين أستاذ جامعي، ومدير لمعمل الدبابات، ورئيس للغرفة الصناعية في اتحاذ الغرف الصناعية والتجارية[٥] ليصبح بعد ذلك سكرتيرا عاماً للغرف التجارية ثم رئيساً لها عام ١٩٦٩ دخل المعترك السياسي عام ١٩٦٩ في الانتخابات التشريعية العامة بوصفه نائباً مستقلاً عن مدينة قوينه في عام ١٩٧٠ أسس حزب النظام الوطني، ينظر:

Metin Haper and Raphad Larnol, Islam and Politic in The Middle East, (London: ١٩٨٤), P ٨٢.

(٢٦) W.B.Fisher, The Middle East and North Africa Europe, (London:١٩٨٠), P ٧٦٨; Turkey Almanac ١٩٧٩, Turkish Daily News Publication, (Ankara, ١٩٧٩) p. ١٣ -١٤.

(٢٧) رضوان، موقف التيار الإسلامي ....، ص ٢١٣.

(٢٨) بيشيكجي، المصدر السابق، ص ١٦٩.

(٢٩) طارق عبدالجليل السيد، الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة (دراسة في الفكر والممارسة)، (القاهرة: ٢٠٠١)، ص ١٢١.

(٣٠) يوسف إبراهيم الجهماني، حزب الرفاه الإسلام السياسي الجديد (الرهان على السلطة)، (دمشق: ١٩٩٧)، ص ٣١.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٣٥.

(٣٢) نورالدين، تركيا في زمن المتحول ...، ص ١٢٢.

(٣٣) للمزيد من التفاصيل حول أسباب حظر الرفاه وإقصائه من الحكم، ينظر:

Ersin Kalaycioglu, The Logic of Contem Porary Tarkish Politice www.MERIA, volume ١, September ١٩٩٧, P ٥.

مصطفى أوزجان، (اربكان من المقاومة إلى الرضوخ لمطالب العسكر)، قضايا دولية، السنة ٨، العدد ٣٧٥، ١٧ تموز ١٩٩٧، ص ١٥.

(٣٤) رضوان، تركيا بين العلمانية .....، ص ٢٨٤- ٢٨٥.

(٣٥) رجب الطيب اردوغان: ولد عام ١٩٤٥ في حي بي اوغلو في استانبول، تلقى تعلميه أول الأمر في مدراس (إمام– خطيب) الدينية، التحق بجامعة مرمرة وحصل على شهادة جامعية في الإدارة والمحاسبة، دخل في العمل السياسي بانضمامه إلى حزب السلامة الوطني عام ١٩٧٥، وبعد حظر السلامة أنتقل لعضوية حزب الرفاه عام ١٩٨٣، فاز في الانتخابات المحلية عام ١٩٩٤ عن استانبول وأصبح عمدة لها، ينظر:
خالد حسنين وآخرون، الجراحة التجميلية للعمل الإسلامي قراءة في تجربة حزب العدالة والتنمية التركي، (عمان: ٢٠٠٤)، ص ٣٢- ٣٣؛ حسن محمد فرحان، (رجب طيب اردوغان: سيرة ذاتية)، نشرة متابعات إقليمية، السنة٢، العدد ٦، أيار ٢٠٠٤، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل.
عبدالله غول: مواليد ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٠، في كابسيري، خريج معهد العلوم الاقتصادية في جامعة استانبول، التحق بمعاهد جامعية في بريطانيا ونال لدى عودته إلى تركيا الماجستير والدكتوراه في الاقتصاد، عمل بين عامي ١٩٨٣ - ١٩٩٣ خبيراً اقتصادياً في بنك التنمية الإسلامي الذي مقره جدة، شارك في انتخابات ١٩٩١ عن حزب الرفاه، عين نائباً لرئيس الحزب، في عام ١٩٩٥ تولى منصب وزير الدولة للعلاقات الخارجية، أسس مع أردوغان حزب العدالة والتنمية، ينظر: نوال عبدالجبار سلطان ظاهر الطائي، تجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا، (الموصل: ٢٠٠٧)، ص١٩.

(٣٦) ضياء رشوان (محرراً)، دليل الحركات الإسلامية في العالم (حزب العدالة والتنمية: نهج الإسلاميين الجدد في تركيا)، العدد ١، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، ص٦٣.

(٣٧) عبدالحليم غزالي، الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا ظلال الثورة الصامتة، (القاهرة: ٢٠٠٧)، ص ٧١.

(٣٨) حسنين، المصدر السابق، ص ٨٠-٨١.

(٣٩) لطائي، المصدر السابق، ص ٧٣- ٧٤.

(٤٠) جبار قادر، "قراءة أولية في تصريحات أردوغان حول القضية الكردية في تركيا"، متاح شبكة المعلومات على الرابط
WWW.Alhewar.com

(٤١) الطائي، المصدر السابق، ص ٧٤.

(٤٢) غزالي، المصدر السابق، ص ٧٦.

(٤٣) "هل تتجه تركيا لحل القضية الكردية"، متاح على شبكة المعلومات الدولية على الرابط WWW.Aztagy Arabic.com

(٤٤) قادر، المصدر السابق.

(٤٥) حسين ولي أوغلو: ولد عام ١٩٥٢ في محافظة باطمان، تخرج من كلية العلوم السياسية في جامعة أنقرة عام ١٩٨٠، التحق بجمعية الطلبة الأتراك المحافظين وعمل مع المنظمة الشبابية التابعة لحزب السلامة الوطني، تأثر أيديولوجيا بأفكار سعيد النورسي والأخوان المسلمين والثورة الإيرانية.

فيدان غونغور: ولد في ديار بكر عام ١٩٤٩ والتحق بكلية الهندسة المعمارية في جامعة استانبول عام ١٩٧٠، إلا أنه لم يتخرج منها إذ عاد إلى ديار بكر وعمل في مؤسسة الأخبار الوطنية (TRT) ثم التحق بقسم التاريخ في معهد التربية وأصبح مضطلعاً بالكتب الإسلامية وعضواً ناشطاً في إتحاد الطلبة الأتراك، استقال من وظيفته عام ١٩٨١ وعمل بالتجارة، أسس دار نشر منزل في ديار بكر، ينظر:

M.Kürsad Atalar "Hizb allah of Turkey: Aspsendo-Threat to the seclua order?" Turkish studies، Vol، No٢، June ٢٠٠٦، PP ٣٠٧ – ٣١٣.

(٤٦) سعد عبدالعزيز مسلط موسى الجبوري، "التطورات الداخلية في تركيا (١٩٨٣-١٩٩١) دراسة تاريخية"، أطروحة دكتواره غير منشورة، (كلية التربية، جامعة الموصل: ٢٠٠٧)، ص١٢٣.

(٤٧) إبراهيم خليل أحمد العلاف، خارطة التوجهات الإسلامية في تركيا المعاصرة، (الموصل: ٢٠٠٥)، ص ٤٧.

(٤٨) Ely Karmon, "Radical Islamic Political Groups in Turkey", MERIA, Vol ١, No ٤, December ١٩٩٧, P٥.

(٤٩) جمال كمال كركوكلي، "حزب الله التركي"، مجلة آداب الرافدين/ كلية الآداب/ جامعة الموصل، عدد ٤٤/١/ أيلول ٢٠٠٦، ص ٣٢٥؛ مجلة الدستور، السنة ١٨، العدد ٥٢٣، لندن ٧ آذار ١٩٨٨، ص ١٢.

(٥٠) نورالدين، حجاب وحراب....، ص ٢٥٤؛ كركوكلي، المصدر السابق، ص ٣٦٠.